

أهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنوع الاقتصاد الجزائري

*The importance of the role of small and medium enterprises in diversifying the Algerian economy*زلاطو نعيمة^{1*} ، سداوي نورة²¹ جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، zalatou.naima@cuniv-tissemsilt.dz² المركز الجامعي البيض (الجزائر)، n.seddaoui@cu-elbayadh.dz

تاريخ النشر: 2022/12/01

تاريخ القبول: 2022/10/30

تاريخ الاستلام: 2022/07/06

ملخص:

هذه الدراسة تهدف الى ابراز أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه هاته الأخيرة من منتجات. وخدمات مختلفة علي مستوي كافة القطاعات , سعيا منها تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبيرة و تنوع النسيج الصناعي.

خلصت الدراسة الي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال التباين القطاعي من حيث استيعاب عدد أكبر من المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ تنوع الاقتصاد الوطني ؛ التباين القطاعي ؛ تنوع النسيج الصناعي ؛ القطاعات الاقتصادية.

تصنيف JEL: L26، Z19.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the role of small and medium enterprises in diversifying the national economy through the products offered by these latter. And various services at the level of all sectors .The study concluded that small and medium enterprises play a major role in achieving economic diversification through sectoral disparity in terms of absorbing a larger number of enterprises compared to the rest of the other economic sectors.

Keywords: *small and medium enterprises; diversification of the national economy; segmental variance; diversification of industrial fabric; economic sectors.*

Jel Classification Codes: L26, Z19

*المؤلف المرسل

يضم الاقتصاد الوطني لأية دولة من الدول مجموعة متشابكة من المؤسسات والمنشآت التي تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، حيث تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة . وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها دوراً هاماً في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات، والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها وقدرتها على إنتاج السلع والخدمات التي تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى وغير ذلك من المزايا. كما تزايد اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة، ومنها منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وغيرها من المؤسسات، بتأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل وخاصة في الدول النامية. و نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول ، وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية مما لا شك فيه، فإن قطاع المؤسسة المصغرة و كذا الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها أصبح ، يحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات، وهذا باعتبارها قطاعا فاعلا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وهذا من خلال وضع العديد من القوانين و الهيئات التي تهدف أساسا إلى دعم إنشاء وتطوير هذا القطاع. ورغم كل ذلك لم تحضي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينيات من القرن الماضي بالاهتمام الذي حظيت به الآن، إلا أن دورها التنموي جعلها تستأثر بالاهتمام مجددا، حيث أولت السلطات العمومية أهمية بالغة لهذا القطاع مع بداية عشرية التسعينيات من أجل تعزيز دورها خاصة بعد تدهور الظروف المعيشية وتباطؤ معدلات النمو، والشروع في تطبيق سياسات التحرير المالي والاقتصادي. إضافة الي هذا، و في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد تم طرح مشكل التنمية المحلية و التباين التنموي الجهوي التي تعاني منها المناطق الجغرافية داخل الدولة الواحدة، وذلك باعطاء فرص تنموية متكافئة مبنية على إمكانيات وموارد كل منها ، والآليات التي تتيح خلق توازن تنموي بينها، وذلك منذ حقبة الاستقلال تحقيقا لمبدأ التوزيع العادل للثروة؛ و سياسة التوازن جهوي بين أقاليم الوطن وفي ظل التوجه الاشتراكي المتبع سابقا، معتمدة على الصناعات المصنعة في السياسة التنموية. وقد تعمق هذا الطرح أكثر فأكثر مع بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمكّن من إحداث نقلة نوعية في النشاط الاقتصادي و التوازن التنموي المحلي والجهوي، وهو ما أثبتته تجارب بعض دول.

1.1. مشكلة البحث: إن الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يعتمد بنسبة كبيرة تزيد على 50% من الانتاج النفط الخام ويتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي ,مغادرة الاعتماد الكبير علي الربيع البترولي والناتج المحلي الاجمالي الذي يعتمد على إنتاج نفط الخام , لذلك تولي الدولة الاهتمام المتميز و المزايد لقطاع المؤسسات المصغرة نظرا لخصائصها والميزات والأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها هاته المؤسسات , ونظرا لفشل ولحد كبير السياسة الاقتصادية التي كانت تعتمد على الصناعات الكبيرة حيث لم تعطي نتائج ملموسة خاصة في حل مشكل البطالة الذي أخذت نسبته في التزايد خلال العشرية الأخيرة. وعليه سنحاول في هذا المجال الوقوف أمام التساؤل الرئيسي حول: أهمية دور القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من حيث ما مدي مساهمته في تنوع الاقتصاد الوطني؟

2.1. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيتين التاليتين:

1. تلعب المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة دوراً مهماً في تحقيق التنوع في الاقتصاد الوطني ، ومعالجة مشكلة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على النفط الخام.
2. تكمن أهمية المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في دورها التنموي فقط و في عوامل أخرى.

3.1.أهداف البحث : تتمثل اهداف البحث في النقاط التالية:

- توضيح مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد والمجتمع الجزائري ككل دوليا ومحليا ,حاليا و في المستقبل.
- التعرف علي جميع التعاونيات الدولية التي عملت علي ترقية القطاع بالجزائر.
- تحديد أهمية دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد الوطني.

4.1. منهجية البحث: اعتمدنا في هذا البحث على عدة مناهج : المنهج الاستقرائي بما فيه المنهج الوصفي التحليلي لمواصفات ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و علي المنهج الاستنتاجي للوصول إلى هدف البحث والخروج بنتائج مفيدة.

2. التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2 معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- 1.1.2 المعايير الكمية: من بين مجموعة المعايير الكمية التي تحدد تعريف المؤسسات نجد التصنيف النقدي (الرحيم، 2002، الصفحات 15-16) الذي يستعمل لقياس مستوى

نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية ويضم " رأس المال، رقم الأعمال، حجم الاستثمارات...الخ"،
و التصنيف الاقتصادي أو التقني (عثمان، 1995، صفحة 14) الذي يضم "عدد العمال"
وضع حد أدنى وحد أعلى لحجم العمالة للترقية بين المؤسسات (السالوس، 2005، صفحة
36)، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، حجم الإنتاج والقيمة المضافة.
2.1.2 المعايير النوعية: وفق المعايير النوعية تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسس
موضوعية استنادا إلى:

أ- المسؤولية: نجد في المؤسسات الصغيرة المدير / المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس
الوقت، الإنتاج والإدارة والتمويل، في حين المؤسسات الكبرى يتوزع أداء هذه الوظائف على
عدة أشخاص.

ب- الملكية: تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص، وتشكل
النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المدير/ المالك دورا كبيرا على جميع
المستويات ونجد مثلاً في الجزائر الدولة تملك عددا من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ
شكل مؤسسات عمومية محلية. (فريشي، 2005، صفحة 16)

ت- المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها
وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد وفي
هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية
والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية
والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث
والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة
والسفرات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء.

ث- طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام
الألات في إنتاج المنتج، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل،
وحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في
حين تحتاج في الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل و وحدات كبيرة نسبيا من
رأس المال وهو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة. (سليمة، 2007، الصفحات 5-6)

ج- معيار السوق: تكون حصة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة ضعيفة في السوق.

ح- معيار محلية النشاط :نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتهي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج . (حساني، 2008، صفحة 23)

2.2 تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دول مختارة :

يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي يعمل بها أقل من 50 عاملا، ورأس مالها أقل من 500 ألف دولار. عرفت " إدارة المشروعات الصغيرة" في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصغير بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبيا " قيمة المبيعات أقل من 10 مليون\$. ، قيمة الشركة في السوق اكبر من مليون \$. ، قيمة أسهم أكبر من دولار واحد". ويعمل بها عدد قليل من العاملين و بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة كما يبلغ عدد العمال 250 عاملا كحد أقصى، و إجمالي الأموال المستثمرة لا يزيد عن 3 مليون دولار) برهم، 2007، صفحة 100) تعرف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأقصى الصناعات الصغيرة بأنها مؤسسات تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمؤسسة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا أو 20 مشتغلا إذا كانت تستعمل القوى المحركة. لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO لحيلج، 2009، صفحة بدون صفحة) عرفت المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 21 إلى 26 فردا ، أما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 10 إلى 66 فردا . تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغاً لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس مال عن 100 ألف دولار. الاتحاد الأوروبي يعرف المشروع بأنه صغير اذا كان العاملين فيه أقل من 50 عامل والمتوسط اقل من 250 عامل (الساعدي، 2020). تعتمد اليابان في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا للقانون الأساسي لعام 1963 على مبدأ المعيار المزدوج ، حيث لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل ورأس مال قدره 28 ألف دولار أقل من 50 مليون ين وتحدد المؤسسات كالاتي: - المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي : أقل من 10 مليون ين ، عددا العمال 300 عامل أو أقل ،مؤسسات التجارة بالجملة : أقل من 30 مليون ين ، عدد العمال 100 عامل أو أقل 24، مؤسسات التجارة بالتجزئة

والخدمات : أقل من 10 مليون بين عدد العمال 50 عامل أو أقل. قامت الحكومة الهندية عام (محمود، 2001، صفحة 303) 1967 بالإعتماد على رأس المال وحده في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية ما يعادل 100 ألف دولار ودون وضع حد أقصى للعمال ، سنة 2001 عرفتها بأنها تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 عامل إذا استخدمت تلك المؤسسات آلات، وأقل من 100 عامل إذا لم تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية، أي حوالي 30 ألف دولار. تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا على أنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عددٍ من العمال قد يصل إلى 500 عامل، وتحقق مبيعاتٍ صافية أقل من 100 مليون دوتش مارك في السنة. (économique, 2010, p. 97) اعتمدت بريطانيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال فقط ، فقد عرفتها لجنة " بولتون " بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها 200 مشغل فأكثر. ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار. اما اتحاد جنوب شرق آسيا استخدم في تعريفها، دراسة براتش وهيمنز حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التصنيف التالي: من 1-9 عامل مؤسسة عائلية ، من 10- 49 عامل مؤسسة صغيرة ، من 50-99 عامل مؤسسة متوسطة، 100 فأكثر عامل مؤسسة كبيرة. وقد اعتمدت كذلك في هذا التعريف على المعايير النوعية لتمييز الأنواع السابقة ففي المؤسسات العائلية يكون المالك والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة ، أما في الصغيرة والمتوسطة يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير ، أما في المؤسسات الكبيرة يكون هناك تنظيم واضح للوظائف. لقد اعتمد الإتحاد الأوروبي على عدة معايير لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها عدد العمال ورقم الأعمال ، درجة الاستقلالية. وقد انتهى هذا الأخير إلى اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل: مؤسسة تشغل أقل من 250 عامل، مؤسسة تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو أو حصيلتها السنوية لا تتجاوز 27 مليون أورو، مؤسسة تنسم بمعايير الاستقلالية ومعنى استقلالية المؤسسة هو ملكية المؤسسات على الأقل 25 % من رأس المال ضمانا لتركيز سلطة القرار في يد مديرها (Zachmann, 1999, p. 222) . تعرف لجنة الأمم المتحدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل فيها : من 15-19 عامل مؤسسة صغيرة؛ من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة؛ أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة. أما بالنسبة للدول الصناعية فإنها تعتبر كل مؤسسة يعمل فيها: من 05-99 عامل مؤسسة صغيرة؛ من 100-499 عامل، مؤسسة متوسطة ، أكثر من 500 عامل مؤسسة كبيرة) أحمد، 2007، الصفحات 7-8) . لجنة التنمية الاقتصادية: تعرف المشروع الصغير أنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على

الأقل مما يلي: استقلال الإدارة" المديرين هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة", رأس المال " يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك", العمل في منطقة محلية أي يعيش العاملون و الملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية؛ حجم المشروع: صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتهي إليها المشروع (نسيم، 2007، صفحة 85). بالجزائر يلخص القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 02 /17 المعدل والمتمم لقانون التوجيهي لترقية م، ص، م رقم 18/01 ماي 2007: بان المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد (1) الى مائتين و خمسين شخصا (250) (02-17)، 2017، صفحة 05) و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4 ملايين دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار و كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المادة 55). و تشير في نفس السياق المادة 8 من القانون ان المؤسسة المتوسطة هي "مؤسسة تشغل من 50 الى 250 شخصا و يكون رقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار و أربعة ملايين دينار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار و مليار دينار. و من جهتها تعرف المؤسسة الصغيرة في المادة 9 بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا و رقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار. و بالنسبة للمؤسسة الصغيرة جدا فتعرفها المادة 10 على أنها مؤسسة تشغل من شخص ال تسعة (9) أشخاص و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار. و يسمح مشروع هذا القانون أيضا للمؤسسات التي يمتلك رأس مالها الاجتماعي في حدود 49 بالمئة من طرف شركة أو عدة شركات ذات رأس المال الاستثماري والتي تستوفي باقي معايير التعريف بالاستفادة من المزايا المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و تنص المادة 15 على تدابير المساعدة و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تهدف الى ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي التجاري القانوني الاقتصادي المالي المهني و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تشجيع كل مبادرات تسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على العقار. كما ترمي التدابير الى الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تشجيع و تعزيز ثقافة المقاول، تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها و كذا تشجيع الجمعيات المهنية و بورصات المناولة و المجمعات. و حسب المادة 16 تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مساعدات و دعم الدولة المنصوص

عليها في هذا القانون حسب حجمها وكذا الأولويات المحددة حسب فروع النشاط والأقاليم. وتنص المادة 17 على انشاء وكالة وطنية تكلف بتنفيذ استراتيجية الدولة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتضطلع الوكالة حسب النص بتنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الانشاء والنمو والديمومة بما في ذلك تحسين النوعية وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتنص المادة 19 انه يمكن لعمليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليها في هذا القانون أن تستفيد من حساب التخصيص الخاص المسى "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية". كما ينص مشروع القانون على إنشاء هيكل محلية تابعة للوكالة تتكون من مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها الأساسية دعم بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انمائها وديمومتها وكذا مشاتل المؤسسات مكلفة بدعم انشاء المؤسسات. وينص المشروع على انشاء صناديق الاطلاق لتشجيع خلق مؤسسات الانشاء المبتكرة، و تخصص هذه الصناديق لتمويل كل النفقات المسبقة لوضع أول منتج للشركة في السوق (مصارييف البحث والتطوير، نماذج مخطط الأعمال، الاستشارات القانونية...الخ)، مما يسمح بتجاوز معوقات التمويل في مرحلة ما قبل انشاء المؤسسة غير المتكفل بها حاليا من قبل الرأسمال الاستثماري. من جهة ثانية تقترح المادة 24 من مشروع القانون وقصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انشاء هيئة استشارية تدعى "المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" يتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة والمثلة للمؤسسات. ويعد المجلس فضاء للتشاور ما بين الدولة والمستفيدين من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.التعاونيات الدولية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

قامت الجزائر في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، ونذكر في هذا المجال ما يلي:

1. التعاون الجزائري الألماني: يتضمن : مشروع إرشاد والتكوين حيث إستفاد القطاع م،ص،م بتكوين 50 متخصص و 250 عوناً مرشداً ؛ مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو وهدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

2. **التعاون الجزائري الكندي:** يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وتم توقيع هذا الاتفاق بين ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر ب 2.1 مليون دولار لمدة سنتين.
3. **التعاون الجزائري الإيطالي:** يتمثل بإقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.
4. **التعاون الجزائري النمساوي:** تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو ، بعد مفاوضات دامت سنة * ، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات. التعاون مع البنك العالمي في إطار برنامج تعاون تقني يشمل شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. **التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:** حيث استفادت الجزائر من مساعدة مالية في إطار ترقية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية؛ وذلك بهدف المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني وتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** التي تأسست في " فينا " لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية. وقد بدأت عملها في الجزائر سنة 1999 م ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص المؤسسات العمومية و 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
7. **التعاون مع الإتحاد الأوروبي:** يسير من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلين عن المفوضية الأوروبية في الجزائر، بغلاف مالي يقدر ب 62,9 مليون يورو، وفقا لشروط : كالممارسة في إحدى قطاعات النشاط الآتية : المواد الغذائية والفلاحية، الصناعات المائية الصيدلانية، مواد البناء ، أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل، عدد عمالها يتراوح ما بين 42 و 112 عاملا، حفظ على الأقل 52 % من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية، أن يكون منتظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات الأخيرة.
4. **أهمية دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الإقتصاد الجزائري**

* حسب تصريحات مدير العلاقات الخارجية للبنك الجزائري.

1.4 مدي مساهمتها في التمركز و التموقع الجهوي للنشاط الاقتصادي:

إن المرونة الكبيرة التي تمتع بها القطاع (م.ص.م) تستوجب المتابعة المستمرة لنموها الديمغرافي وتطورها وذلك حتى تتمكن من تحديد المعلومات الأساسية، و لتحديد ما تم الاعتماد على ثلاثة مصادر للمعلومات: بطاقة الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي وإجرائهم، مطبوعات ومعطيات الديوان الوطني لإحصائيات (ONS) وهذا لتحديد حجم مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، الاعتماد على قاعدة المعطيات التي يقدمها المركز الوطني للمعلومات الإحصائية (CNAS) بالمديرية العامة للجمارك لتحديد حصة القطاع الخاص في التجارة الخارجية (الجدول رقم 01). يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى اتباع سياسات و طرق و أفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج و الارتباط الاقتصادي و التجاري العالمي على أوسع نطاق ، فمن منظور أفاق الاقتصاد العالمي لقد بينت المعطيات المتوفرة أن الإتحاد الأوروبي يمتلك نسيجا إنتاجيا يحتوي على 179 مليون مؤسسة من الحجم الصغير و المتوسط. تتطلب هذه النظرة و تماشيا مع عناصر المنظومة الاقتصادية الجهوية إعطاء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف ضمن فضاء الصناعات و الخدمات و الأنشطة المنتجة خارج نطاق الأنشطة الاستراتيجية المحددة دستوريا دورا أكبر من خلال ترقية و دعم الصناعات الصغرى ، الصغيرة و المتوسطة على أفاق 2025 ، هذه الترقية تقوم على أبعاد هي:

- 1- البعد التشريعي عن طريق توجيه قانوني لجمع نشاطات المؤسسات الصغرى ، الصغيرة و المتوسطة.
- 2- البعد المعلوماتي و التكويني عن طريق منظومة جديدة للبحث و الإحصاء و التكوين في مجال التسيير و الاستشارة.
- 3- البعد التنظيمي عن طريق الكيفيات المرافقة لتأسيس و نمو هذه المؤسسات في الجانب الإداري.
- 4- البعد المالي عن طريق تأسيس نظام جديد للقرض المضمون و تدابير الدعم المالي
- 5- بعد المحيط عن طريق تسهيل الحياة على العقار من جهة و تكفل الدولة بالتهيئة اللازمة لذلك.
- 6- بعد الجباية عن طريق منظومة جديدة للإعفاء الضريبي تخدم رأسمال المؤسسات.

جدول 01 : كثافة والتمركز الجهوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المنطقة	عدد(م.ص.م) السداسي الأول 2021*	السكان حسب الولاية (التعداد العام للسكان والاسكان 2008 (RGPH **	حصة (التعداد العام للسكان والاسكان 2008 (RGPH **	عدد السكان حسب كل ولاية 1جانفي 2021***	الكثافة
الشمال	881 732	21075874	0,618	27624600	32
الهضاب العليا	278 915	9765202	0,287	12828900	22
الجنوب	106 573	3238954	0,095	4246500	25
المجموع	1 267 220	34080030	1	44700000	28

المصدر: وزارة الصناعة (2022) Bulletins d'information statistique de la PME

[/https://www.industrie.gov.dz](https://www.industrie.gov.dz) تاريخ الاطلاع 01جويلية 2022 * المصدر: CNAS ** المصدر:

ONS

*** التركيبة السكانية لشهر يناير 2021 حسب الولاية مقارنة بهيكلية (2008 RGPH التعداد العام للسكان والاسكان)

إن التقسيم الجغرافي للجزائر يتضمن ثلاث مناطق أساسية وتتمثل في المنطقة الشمالية، منطقة الهضاب، ومنطقة الجنوب. لكل منطقة خصوصياتها من حيث الموارد والعوامل الطبيعية ومن أجل إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة يتطلب إحداث توازن جهوي بين مختلف المناطق وذلك بتوزيع الموارد والإمكانيات بصفة عادلة لتشكيل لبنة متكاملة للتنمية. إلا أن هذا التناسق غير موجود بالكيفية التي ينبغي أن تكون حيث أن هنالك فوارق في الإمكانيات المتاحة لكل منطقة مما يجعل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف من منطقة الى أخرى

من حيث الكثافة ، حسب آخر إحصائيات مكتب الإحصاء الديموغرافي (44.7 مليون نسمة في عام 2021) المتوسط الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة حول 28 شركة صغيرة ومتوسطة (جميع الحالات مجتمعة) لكل 1000 نسمة. وله فرق مهم من منطقة في البلد إلى أخرى:

- 32 شركة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 ساكن في شمال البلاد ،
 22 شركة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 ساكن في منطقة الهضاب العليا.
 25 شركة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 ساكن في منطقة الجنوب.

2.4 مدي مساهمتها في تحقيق التنوع الإقتصادي :

نظرا لصغر حجم المؤسسات يمكنها أن تنشأ بمناطق جغرافية متعددة بعيدة عن المناطق الصناعية حيث أن هذه المؤسسات تميل إلى استخدام تقنيات انتاجية محلية، وهذا ما يجعلها أكثر مرونة للتأقلم مع أي بيئة جغرافية. (أحمد ع.، 2000، صفحة 207) فانتشار هذه المؤسسات في مناطق مختلفة يساعد على فك العزلة وتحقيق التوازن الجهوي. بالجزائر تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة الاقتصادية بدرجات متفاوتة وهذا بعد أن رفعت الدولة احتكارها لبعض الأنشطة الاقتصادية. حيث أن نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في ستة قطاعات دون غيرها، و أن قطاع الخدمات يستحوذ على نسبة كبيرة من المؤسسات ، إذ نجد 23.53 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نالت حصة الأسد بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة لسنة 2021، على الرغم من أن هذه الأخيرة هي التي تباشر بالاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة ، إلى جانب أنها السبيل لتحقيق استراتيجية إحلال الواردات . أما المؤسسات التابعة للقطاع الخاص فهي تشكل النسبة الكبيرة من تشكيلة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بنسبة تفوق 99.98 % حسب المعطيات التفصيلية لوزارة المؤسسات الصغيرة حول هذا القطاع لسنة 2021 . تسمح لنا معطيات الجدول رقم (01) من متابعة التطور الحاصل في عدد المؤسسات ومدى تركيزها بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، حيث نجد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنوع الاقتصادي ، من خلال توزيعها على ستة قطاعات اقتصادية مختلفة و بنسب متفاوتة ، تتركز في القطاع الخدمات بنسبة تطور جد عالية تصل إلى 37.09 % من مجموع المؤسسات، و في المرتبة الثانية يستحوذ قطاع الحرف اليدوية على أغلبية مؤسسات القطاع بنسبة تطور تصل إلى 12.20 % من مجموع مؤسسات القطاع وهذا خلال الستة السنوات محل الدراسة. ويأتي القطاع الرابع " البناء والاشغال العمومية" في المرتبة الثالثة حسب نسبة التطور العددي لمؤسساته خلال الفترة، 7.84 % . أما القطاع الثالث " الصناعة التحويلية " فهو يحظى بأقل نسبة، ما يقارب 9354 مؤسسة أي بنسبة تطور 4.49 % من مجموع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، والملاحظ أن هذه عدد المؤسسات أخذت بالتزايد من سنة إلى أخرى. أما القطاع الأول حيث تتركز جل هذه المؤسسات في فرعي

أهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنوع الاقتصاد الجزائري

الفلاحة والصيد البحري فقد حظي بالمرتبة الخامسة بنسبة تطور عددي للمؤسسات بلغ 4.19 %، ليحتل القطاع الثاني الهيدروكربونات المرتبة الأخيرة بنسبة تحت الصفر.

جدول 02: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط الاقتصادي (2016-2021)

مجموع فروع النشاط	2016	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة التطور السداسي الأول 2021-2016 %
الفلاحة والصيد البحري	7 272	6 476	6 973	7 481	7 690	7 909	4.19 %
الهيدروكربونات الطاقة والتعدين الخدمات ذات الصلة	3 205	2 846	2 938	3 066	3 115	3 199	-0.09 %
الصناعة التحويلية	99 408	92 888	97 803	103 693	106 121	108 762	4.49 %
البناء و الأشغال العمومية	169 146	177 750	182 501	190 170	193 964	197 937	7.84 %
الخدمات بما ذلك المهن الحرة	298 793	316 114	338 266	614 375	631 459	651 225	37.09 %
الحرف اليدوية	233 298	243 699	241 494	274 554	288 724	298 188	12.20 %
المجموع	811 122	839 773	869 975	1 193 339	1 231 073	1 267 220	21.94 %

المصدر: وزارة الصناعة (2022) Bulletins d'information statistique de la PME

تاريخ الاطلاع 01 جويلية 2022 / <https://www.industrie.gov.dz>

يتضح من هذه الأرقام، التباين في التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي التباين في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي . ويلاحظ من هذا التوزيع ايضا، ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الخدمات والحرف اليدوية من حيث استيعاب عدد أكبر من المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تمثل أهمية نسبية أكبر في التنوع الاقتصادي.

3.4 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة , إلا أن الخيارات الاقتصادية التي رسمتها السياسات التنموية السابقة التي شجعت على إنجاز المركبات الاقتصادية الكبرى و الاستثمارات الضخمة لم تعط للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأهمية والمكانة التي تستحقها الأمر الذي قلص من مدى نجاعتها وفعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني , غير انه بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني. إن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني , وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تُعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية . وتأتي أهميتها ودورها في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال جوانب عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي:

- إن هذه المؤسسات تُعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة، و الجذور الأساسية للمؤسسات الكبيرة.

- تتصف هذه المشروعات بطبيعة تنافسيه نظراً لحرية الدخول والخروج من وإلى النشاط، الامر الذي ينعكس بدرجة كبيرة على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط.

- تضمن هذه المؤسسات أن يسير النمو الاقتصادي والكفاءة جنباً إلى جنب مع تحقيق المشاركة ، بهذا تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة محركاً للنمو.

- تدعم الإستراتيجية الصناعية الموضوعية من قبل خطط التنمية القومية ، فضلاً عن قدرتها على خلق قاعدة صناعية لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد .

- تُعتبر وسيلة دعم للإنتاج الزراعي، و تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- تساهم في تعبئة رؤوس أموال , وهذا يعني إنها تساعد في زيادة الادخارات ووفقاً للعلاقة الطردية بين الادخار و الاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

- تعتمد هذه المؤسسات في أغلب الأحيان على الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبيرة ، وبذلك فهي تساهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاعتماد على الاستيرادات من المواد الاولية.

- تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الانشطة الإنتاجية المدرة للدخل.

- تتناسب ومتطلبات السوق المحلية ، خصوصاً إذا ما كان السوق يمتاز بصغر حجمه أو انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين

- تسهم هذه المؤسسات في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول، كما تسهم الصناعات الحرفية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية. لذا فهي تعتبر وسيلة دعم وحماية للصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.
- تساعد هذه المؤسسات في استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادةً ما تتقاعس المؤسسات الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجارياً مثل أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد الصغيرة .
- تسهم هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي والتي تكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المؤسسة الكبيرة، لذا فإن لها دور كبير في توسيع قاعدة الانتاج المحلي.
- قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها، بما فيها دراسات الجدوى لإقامتها والشروع في إنشائها وإعداد مخططاتها، إلى جانب قصر الفترة اللازمة لتشغيلها حين تأسيسها، لذا فإن الآثار الصحية والإيجابية لها سريعة الظهور .
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيرادات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محلياً وبكفاءة مقارنة مماثلة للسلع المستوردة.
- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، وبالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة.
- إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تُعد تدعيماً لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أشار تقرير صادر عن منظمة الاونكتاد إلى الدور الريادي لهذه المؤسسات من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينه تمت ما بعد الازمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيويه إلى إمكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصّة منطقة آسيا من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من 10 % و بإمكانها إستقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية . والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجنب مما قد يسهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع وتنوع القاعدة الإنتاجية

للاقتصاد وتحسين جودة المنتَج وتعزيز القدرة التصديرية خاصةً في القطاعات الإنتاجية الناشئة في البلد.

- تساهم في ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطه اقتصاديه سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وإحياء أنشطه اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات .
- تتميز هذه المؤسسات بكفاءة أدائها في الاسواق مستمرة التقلب ، وهي قادرة على تغيير أو تعديل النشاط بما يناسب تقلبات الأسواق.
- تؤدي وبصورة غير مباشرة إلى معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعاً بدلاً من استيرادها أو بتصدير سلعاً إنتاجيه وسيطة أو نهائية للخارج .
- ثبت أنّ المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر هي إحدى الحلول للبطالة الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك لمؤسسه أو كمدير أو كمنتج في ذات الوقت. ومن ثم إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب .

5. العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- هناك عدة أسباب تحول دون انشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منها المشاكل الداخلية ما يتعلق بسوء التسيير الموارد المتاحة، بالإضافة الي الرعونة والارتجالية في اتخاذ القرارات، ضف الي ذلك بعض المشاكل الخارجية علي غرار مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات ، أصبحت تعاني أيضا من الحصول علي التكنولوجيا المتقدمة في التصنيع من جهة، ومن جهة اخري الحصول علي بعض المواد الأولية من الخارج ، والتي تؤدي الي توقف نشاط هذه المؤسسات. ومن ابرز المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر مايلي:
- المحيط الإداري: مواجهة مشاكل تتمثل في معاملات تسجيل المشروع المتعلقة بمصالح الضرائب التامينات الاجتماعية؛
 - صعوبات متعلقة بالعقار: كارتفاع تكاليف الأراضي والمباني، صول منح الأراضي المخصصة للاستثمار، مشلكة عقود الملكية التي لاتزال قائمة في كثير من جهات الوطن ،... الخ؛
 - صعوبات التمويل: المركوية في منح القروض، تعقد اجرائات الحصول علي القروض البنكية وثقل الضمانات المطلوبة إضافة الي طول فترة دراسة ملفات القروض،... الخ. (فاطمة، 2022)

6. الخاتمة:

أصبح من الضروري الاهتمام بالمؤسسات ص,م نظرا لأهميتها المستدامة سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيامها بإشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال، أو على المستوى الكلي بالمساهمة في تشكيل الناتج الداخلي الخام، المساهمة في مجال الصادرات، وكذا تحقيق التكامل الصناعي وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل وخلق فرص العمل، إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، ولها القدرة الكبيرة على الابتكار.. الخ كذلك تلعب دورًا مهمًا في مجال تنوع الهيكل الصناعي، حيث تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية. إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، ومحاولة الإقلاع من الريع البترولي وإيجاد مصدر ريعي آخر غير المحروقات، فعمدت إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار بكل الوسائل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة خصائصها وسهولة سيرها وقلة تكاليفها، تعد نسبة مشاركتها في الاقتصاد الوطني أكبر بكثير من القطاعات الأخرى، لذلك فهي تمثل البديل الحقيقي لما سبق من تجارب الدولة الجزائرية في هذا المجال. وفي هذا الإطار دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات المحلية بصفة واضحة، باعتبارها يشكل مركز اهتمام لها على غرار مختلف دول العالم، حيث أولت أهمية كبيرة لترقية ودعم هذا القطاع لما له من أهمية في تنشيط وتنوع الاقتصاد الجزائري. فعمدت لإصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات. ورغم الدعم الذي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أنه مازال فتياً، الأمر الذي يستدعي مواصلة تكثيف الجهود وبرامج الدعم الخاصة بذلك. ومن خلال ما تقدم يجب أن نؤكد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة هي العمود الفقري لجميع الأعمال الخدمية الإنتاجية في المجتمع، فمن خلالها يستطيع المواطن الحصول على المتطلبات والإحتياجات اليومية المستمرة، وعليه فإن توسيعها وتطويرها كما ونوعاً سيؤدي إلى إيصال أفضل الخدمات للمجتمع بشكل أجود وأسرع. فضلاً عن ذلك فإن تشجيع هذه المشروعات سيؤدي إلى خلق فرص أفضل للإبداع والابتكار والتطوير نتيجة المنافسة التي تخلقها حالة السوق الحرة في العمل والإبداع. وعليه يُعتبر العمل في هذه المؤسسات في كثيرٍ من الأحيان أفضل من العمل في دوائر الدولة التي تكون فرص الإبداع فيها أقل، فضلاً عن حجم البطالة المقنعة التي تعاني منها أروقة الدولة. كما تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، حيث تساعد تلك المؤسسات في تحقيق التنمية الصناعية وتساعد في تحقيق نمو إقتصادي متوازن، وكذلك تساعد في نشر التقنيات والتقدم التكنولوجي، وتعزيز المساواة بين

الجنسين من خلال توفير فرص عمل لكلا الجنسين ، والمساعدة في تخفيض نسبة الفقر من خلال فتح مجالات واسعة للعمل وزيادة الدخل. من خلال ذلك تتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني من الناحيتين الإجتماعية و الإقتصادية ، وتتضح أهمية وجودها لتحقيق التنوع في الإقتصاد الجزائري من خلال مجالات عملها الواسعة وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى. ومن نتائج الدراسة التباين في التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سجل قطاعي الخدمات والحرف اليدوية النسبة الأكبر من حيث استيعاب عدد أكبر من المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تمثل أهمية نسبية أكبر في التنوع الاقتصادي. و لتعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الإقتصاد الوطني ، علي السلطات المعنية بها اتباع التوصيات التالية:

1. الاستفادة من برامج التعاون والمساعدات الدولية التي تقدمها المنظمات الدولية مثل :منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل الدولية، البنك الدولي حيث يوجد لدى كل واحدة من هذه المنظمات برامج مخصصة لتطوير وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك برامج التدريب وإقامة شبكات الاتصال ومراكز المعلومات وإعداد الأبحاث والدراسات الخاصة بمتطلبات تعديل البيئة القانونية والمؤسسية لتصبح مناسبة لنشاطها.
2. بناء تكتلات فرعية متخصصة قطاعياً تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التطور وتكوين مصالح مشتركة.
3. البحث في إمكانية إنشاء الحاضنات التكنولوجية للقطاعات الصناعية المختلفة تهدف الي النهوض ودفع عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. إنشاء شركات متخصصة تهيأ لتصدير إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو الحال في الهند التي تعتبر أحد الأسواق الضخمة في مجال الزراعة والبرمجيات والمعلومات والتكنولوجيا والمنسوجات.

7. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- برهم مروة أحمد، نسيم. الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة. الشركة العربية المتحدة للتوثيق التوريدات.(2007)
- توفيق عبد الرحيم يوسف ..إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. الاردن: دار صفاء للنشر، ط 1،.(2002)

-رابح خوني، رقية حساني. *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها*. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (2008).

-طارق محمود عبد السلام السالوس. *حاضنات الأعمال*. حلوان: دار النهضة العربية. (2005)

عبد الرحمان يسرى أحمد. *قضايا إقتصادية معاصرة*. الإسكندرية: الدار الجامعية. (2000)

-رهم مروة أحمد، نسيم. *الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة*. الشركة العربية المتحدة للتوثيق التوريدات. (2007)

-منال طلعت محمود. *التنمية والمجتمع الجامعي الحديث*. مصر (2001).

-Organisation de coopération et de développement économique. (2010).

2. المقالات:

-Jacques Zachmann. la politique communautaire en faveur des PME. *Revue d'économie financière n° 54, France*, (1999)..

-بودة فاطمة. فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية anade في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر- (دراسة تحليلية). *مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية*، المجلد 06/ العدد 01، (2022) الصفحات 112-130

-عمر مفتاح الساعدي. مدي نجاح مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في التنمية دراسة حالة ليبيا. *مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية*، المجلد 04/ العدد، (2020) الصفحات ص 07-18.

3. المدخلات:

- طيب لحيلج. دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب). *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، (2009) جامعة الشلف.

4. المراسيم والقوانين:

-قانون رقم 02-17. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الجريدة الرسمية العدد 02*، (2017).

5. الأطروحات

-يوسف فريشي. سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة ميدانية. -تأليف اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، (2005) الجزائر: جامعة الجزائر.

-سليمة غدير أحمد. تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. تأليف رسالة ماجستير غير منشورة، (2007) جامعة ورقلة: الجزائر.

- غدير أحمد سليم. تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. تأليف رسالة ماجستير غير منشورة، (2007) الجزائر: جامعة ورقلة.
- لخلف عثمان. دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية. تأليف رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، (1995): جامعة الجزائر.